

تاريخ القبول: 2022/04/12

تاريخ الإرسال: 2021/12/14

تاريخ النشر: 2022/04/24

تجربة الديوان الوطني للإحصائيات في ميدان التحقيقات الإحصائية: المسح حول الشغل لدى الأسر أنموذجا

The experience of the National Statistics Office in the field of statistical surveys: Survey about employment among families as a model

يحي لعمارة محام

جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم (الجزائر)، lamaratiti@yahoo.fr

المخلص:

تشكل الإحصائيات مصدر اهتمام دائم للسلطات العمومية باعتبارها سمة من سمات السيادة الوطنية. وفي إطار الاقرار بأهمية البيانات الإحصائية والاعتراف بمنفعتها العمومية ومساهمة منا في محو الأمية الإحصائية المتفشية في المجتمع، نود من خلال هذا العمل وابتاع المنهج الوصفي توضيح منهجية تحضير وتنفيذ النشاطات الإحصائية في الجزائر، وليكن كمثل عن ذلك، آخر مسح وطني حول الشغل لدى الأسر (أفريل 2019).

بفضل هذا التحقيق الدائم بالعينة الذي يُنفذ ميدانيا مرتين في السنة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، يمكن معرفة القوى العاملة والحركية المهنية والبطالة، ومن ثمة معرفة واقع سوق العمل ومميزاته، لا سيما وأن غاية التنمية ليس إلا تحقيق الرفاه للسكان، ومن المفيد تقييم هذه التنمية بالنسبة لأهدافها. إن التصور الاقتصادي للتنمية هو الذي كان وما يزال مهيمنا حتى الساعة، وبالتالي فإن استخدام المؤشرات مثل حجم العمالة، مستواها وبنيتها وحجم البطالة ومعدلها وخصائص المشتغلين

والبطلين...أمر ضروري. يُعتبر هذا المسح سندا لمختلف الاحصاءات الرامية إلى تنمية مستدامة وهو بذلك يُعد إحدى دعائم المنظومة الاحصائية.

الكلمات المفتاحية:

الديوان الوطني للإحصائيات، التحقيقات الاحصائية، العينة، المسح الوطني حول الشغل، الأسر.

Abstract:

Statistics are a constant source of interest for public authorities being considered as a feature of national sovereignty. And in the context of recognizing the importance of statistical data and the recognition of its public benefit and also in our contribution of the eradication of statistical illiteracy that is so spread in the society. Through this work, and following a descriptive approach, we would like to clarify the methodology for preparing and implementing statistical activities in Algeria, and to take as an example, the latest national survey on employment within families (April 2019).

Through this permanent ongoing survey sample, which is carried out in the field twice a year by the National Bureau of Statistics, it is possible to know the workforce, occupational mobility, and unemployment, And from there knowing the reality of the labor market and its characteristics, especially since the goal of development is nothing but the achievement of the well-being of the population, and the usefulness to evaluate this development in relation to its objectives. The economic conception of development is the one that has been and still dominates until now, therefore the use of indicators such as the volume of employment, its level and structure, the size and rate of unemployment, and the characteristics of the employed and the unemployed ... is a necessity. This survey is considered as a support for the various statistics that aim to a sustainable development, and thus it represents one of the pillars of the statistical system.

Keywords:

National Office of Statistics, Statistical surveys, Sample, National survey of employment, Families.

لما كانت دائما ولا تزال البيانات والمعطيات الإحصائية جد ضرورية لإجلاء الأوضاع الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرارات السليمة من أجل تحضير مخططات التنمية، فقد أولت الجزائر إهتماما بالغ لإنتاج وجمع الرقم الإحصائي، تجسد هذا في عدة نشاطات إحصائية ومن خلال مختلف المصادر على غرار التسجيل الحيوي على مستوى الحالة المدنية، الإحصاء العام للسكان والسكن (التعداد) وفي الأخير نجد المسوحات بإستخدام أسلوب العينة، وهي نوعان:

- مسوحات تنفذ كجزء من مشروعات وبرامج دولية على غرار برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية OMS، مثل: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) Multiple Indicator Cluster Survey حول وضعية الأطفال والنساء والأسر...
- مسوحات روتينية تُجرى على المستوى المحلي، مثل: بحث حول الشغل والبطالة، مسح حول الحالة المدنية، نفقات استهلاك الأسرة...

كما نجد المكاتب الخاصة بكل الإدارات المركزية والجماعات المحلية والإقليمية والهيئات الإحصائية المتخصصة العمومية والخاصة منها، حيث يوجد أو من المفروض أن يتواجد مكتب إحصائي مكلف بتسجيل وجمع الإحصائيات الخاصة بقطاعه، كما هو الحال بالمستشفيات أو بمديرية الصحة والسكان، مصلحة التسجيل والوثائق في الولايات والمحاكم والبلديات والتربية الوطنية ومكاتب التجنيد...الخ.

تمثل البيانات التي تم تجميعها عن طريق هذه الجهات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، بيانات ثانوية جاهزة تصدر على شكل: كتب ومنشورات دورية (شهرية، نصف سنوية، سنوية...)؛ قاعدة معطيات إلكترونية (أقراص مضغوطة / شبكة الانترنت / الواب).

يتولى الديوان الوطني للإحصائيات مسؤولية الإشراف على أعمال التطوير الفني وتنفيذ وتحليل مختلف هذه الأعمال فضلا عن تعزيز نظام المعلومات الإحصائية الوطنية من خلال ضمان القواعد والأساليب العامة لتطوير ومراجعة وتحديث الرموز والتسميات والملفات والمفاهيم الإحصائية، وتوفير ونشر معلومات موثوقة ومنظمة وملائمة، من أجل احتياجات المستخدمين.

في أي بلد تحدث فيه تغيرات جذرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية لصالح البناء الوطني، ولا يختلف اثنان من أن العنصر البشري المتمثل في اليد العاملة وعالم الشغل -بشكل عام- في طليعة اهتمامات الدولة وصناع القرار والجهات الفاعلة في إطار سياسة التخطيط الشامل وتنمية الموارد البشرية.

وفي إطار هذه الورقة نود عرض تجربة الجزائر في ميدان الاستقصاءات الإحصائية الميدانية وتوضيح القواعد المنهجية المتداولة والمعتمدة لتحضيرها وتنفيذها، وسنكتفي بإلقاء لمحة وصفية على المسح حول الشغل لدى الأسر Enquête emploi auprès des ménages من خلال تحديد الأهداف المرجوة منه، أسلوب العينة والاستمارات المستعملة... وليكن كمثال عن ذلك آخر مسح وطني حول الشغل لدى الأسر والذي تم تنفيذه في شهر أفريل 2019.

مشاركتنا هذه تصب في اشكالية الجهل الإحصائي السائد في المجتمع، والصورة الدونية التي يأخذها حول الإحصائيات وعلاقتها بالتنمية من جهة ودور الديوان الوطني للإحصائيات من جهة أخرى. نأمل في ترسيخ الثقافة الإحصائية وإثارة هذا النوع من الدراسات لعلها تكون ذات منفعة.

2. التعريف العام للمسح الوطني حول الشغل على مستوى الأسر:

"منذ استقلال الجزائر، كانت إحصاءات العمالة والأجور الفعلية وساعات العمل منعقدة تقريباً. كما تقرر في ربيع سنة 1966، بالتعاون مع وزارة العمل

والشؤون الاجتماعية، إجراء مسح بهدف تحديد الأجور بالساعة وبالشهر المتبعة والممارسة فعلاً، ووقت العمل الأسبوعي الفعلي، التباين في التوظيف في جميع فروع النشاط الاقتصادي وتوزيعه حسب المؤهل المهني¹.

الجزائر، كغيرها من البلدان الأخرى، تولي اهتماما كبيرا لإنتاج وجمع البيانات المتعلقة بالشغل واليد العاملة. الأمر الذي تجسد في إجراء أول استقصاء سنة 1966 على مستوى المؤسسات، ولكن سرعان ما تباطأت الأنشطة في هذا الميدان. وبعد سنوات من الركود شعر بنقص شديد في البيانات المتعلقة بالعمالة، لا سيما أثناء إعداد المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984، وبناء على ذلك، قرر الديوان الوطني للإحصائيات إجراء مسح سنوي للأسر حول الشغل واليد العاملة، تمخض هذا القرار في إجراء ثلاث استقصاءات متتالية في سنوات 1982، 1983 و1984 ولكن هذه المرة على مستوى الأسر.

تولت المنشورات بالصدور كل سنة لغاية 2014، عندها شرع الديوان الوطني للإحصائيات في إجراء مسح سنوي بدلا من مسح واحد دائم على مستوى الأسر المعيشية حول اليد العاملة. يستجيب هذا المسح لحاجة متزايدة الإلاح لمعرفة خصائص النشاط بشكل عام والحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل لفترتين مرجعيتين، الأولى في أبريل والثانية في سبتمبر من كل سنة، وذلك سعيا للإلمام بالتغيرات الفصلية السريعة التي قد يشهدها سوق العمل.

"يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعائم المنظومة الإحصائية حيث يُمكن من قياس الشغل والبطالة، كما يسمح بالتحصل سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد: حجم العمالة، حجم البطالة، معدل البطالة، خصائص المشتغلين، البطالين، ... وهي قائمة على مبدأ السكان النشطين حينا (آنيا). يعتمد المسح حول الشغل أساسا على المفاهيم والتعاريف الخاصة بقياس النشاط

الاقتصادي وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل والتي تمت المصادقة عليها خلال المحاضرات الدولية لإحصائيي العمل (دورتي 1954 و 1982) والتي تمكن من المقارنات الدولية"².

قام الديوان الوطني للإحصائيات في شهر أفريل 2019 بتحقيق آخر عملية مسح حول الشغل على مستوى الأسر الجزائرية لمعرفة واقع سوق العمل من خلال قياس حجم اليد العاملة والبطالة ومعرفة خصائصهما الرئيسية بفضل استمارة عرضها على عينة إجمالية تقدر بـ 22 584 أسرة موزعة على كامل التراب الوطني ويقوم تركيبها على محورين أساسيين وهما: سعة وبنية الوظيفة من جهة والحركية المهنية من جهة أخرى. تم تنظيم حول هذان المحوران مجموعة من الأسئلة تتعلق أساسا بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي للأسرة من حيث المسكن وتجهيزاته، الخصائص العامة لأفراد الأسرة، خصائص المشتغلين وغير المشتغلين.

1.2. عملية جمع البيانات:

استقصاء شهر أفريل 2019 عبارة عن بحث بالعينة، أجري في الميدان خلال شهري ماي وجوان 2019، وقد اتخذ آخر أسبوع من شهر ماي 2019 كفترة مرجعية^{*}، كل الأسئلة المطروحة كانت تستند إلى هذا التاريخ. "شمل المسح 117 950 شخصا من ضمنهم 83 681 بالغين 15 سنة فما فوق، وإثر عملية استغلال البيانات تم تقويم إجمالي السكان وفق التركيبة حسب الجنس والعمر للسكان المقيمين والمستمدة من آخر إحصاء للسكان والسكن والتي تم تحيينها من خلال بيانات الحالة المدنية بتاريخ 30 ماي 2019"³

2.2. أهداف المسح الوطني حول الشغل:

من بين الأهداف الرئيسية لهذا المسح يمكن أن نذكر: دراسة العمالة بشكل عام والتحركات المهنية للعمال من قطاع إلى آخر، وكذلك دراسة البطالة. بالنسبة

لدراسة العمالة، فالهدف هو معرفة العدد الإجمالي للقوى العاملة وتركيبها العام ومستوياتها المهنية والتعليمية. أما من خلال دراسة السكان المشتغلين إقتصاديا، فقد انصب الاهتمام كله على معرفة الخصائص والظروف المهنية للعامل وتسجيل التغيرات المختلفة التي طرأت على كل من وضعية الأشخاص المهنية وأماكن عملهم والقطاع القانوني (قطاع عمومي، خاص أو مختلط) للمؤسسة، الشركة أو المستثمرة الذي يتبعون إليه وفرع النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي ينتمون إليه ومستوى تأهيلهم ووضعيتهم في المهنة أو مهنتهم الأساسية، حجم المؤسسة... "يخص هذه الجزء الأشخاص المولودين قبل 2005 الذين صرحوا بأنهم مشتغلين".⁴

بالإضافة إلى السكان العاملين، ركز المسح على فئة معينة من الأشخاص وهي تلك الفئة من السكان التي أعلنت بأنها غير مشغلة ولكنها قامت بمجموعة من الاجراءات (مقابلات توظيف، ارسال السيرة الذاتية عن طريق علاقات شخصية أو عائلية، التسجيل في مكتب التوظيف أو وكالات التشغيل، البحث عن طريق الأنترنت، الاجابة عن إعلانات في الجرائد...) للبحث عن عمل، بالنظر إلى حالة اشتغالها في الماضي. والغرض من كل ذلك هو تقدير عدد السكان النشطين الباحثين عن عمل والاطلاع على آخر حالة مهنية للعاطل عن العمل الذي سبق له أن اشتغل، وكذلك معرفة سبب توقفه عن العمل ومدة البطالة. "هذا الجزء يخص الأشخاص غير المشتغلين المولودين بين سنة 1954 و 2004 والذين لم يمارسوا أي نشاط اقتصادي أثناء الأسبوع المرجعي، والذين ليسوا في الخدمة الوطنية".⁵ إهتم هذا الجزء بموضوع البطالة * من حيث إدراك المميزات الخاصة بالسكان المعنيين بالظاهرة وتقييم أبعادها من ناحية الأسباب والمدة الزمنية.

لا يمكن تحقيق جميع أهداف مسح القوى العاملة بمجرد دراسة قضايا التوظيف في أنقى صورها وفي أسلوبها البحث، بل يجب كذلك التعرف على البيئة

الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان المشتغلين والبطالين، من خلال معرفة مميزات السكن والتجهيزات العامة للأسرة. كما يخصص البحث مساحة خاصة لدراسة المميزات الثقافية التعليمية والتكوينية لأفراد الأسرة من سن الخامسة وما فوق، "فقط الأشخاص المولودين قبل سنة 2015 أي الأشخاص المولودين سنة 2014 أو قبل ذلك معنيون بهذا الجزء".⁶

قد يتساءل البعض لماذا مسح لدى الأسر وليس على مستوى المؤسسات؟ الإجابة هي كالتالي: "لأن الاتصال بالعمال في مساكنهم هو أمر أيسر من إدراكهم في أماكن عملهم. فبهذا النهج تجنبنا الوقوع في عملية الحسابات المزدوجة (مثل الأشخاص الذين يشتغلون في عدة أماكن في آن واحد) وتقاديا النسيان (مثل الأحرار والعمال الذين لا يرتبطون بمؤسسة معينة)".⁷

3.2. المعاينة في الاستقصاء حول الشغل لسنة 2019 / تحديد حجم العينة وتوزيعها:

أحدث إطار سحب من العينة يتمثل في القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية والجماعية التي تم إحصائها خلال آخر تعداد لسنة 2008 دون الأخذ بعين الاعتبار الأسر الرجل والأسر الجماعية (الأحياء الجامعية، المستشفيات، التكنات العسكرية) إثر سحب العينة.

وكان هذا المسح يسعى على الأخص إلى: - تزويد المستخبرين بخرائط حديثة للبلديات التي يمسيها الاستقصاء. - تحديث واستكمال قائمة المساكن في كل قطاع. - تحضير ملف حديث للمصورات الجغرافية.

"تقويم إجمالي السكان وفق التركيبة حسب الجنس والعمر للسكان المقيمين والمستمدة من آخر تعداد والتي تم تحيينها من خلال بيانات الحالة المدنية بتاريخ 30 ماي 2019".⁸

وبهدف استخلاص أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة من المسح الإحصائي للسكان النشطين، تعين تقسيم المجال الممسوح وفق معيارين أساسيين، الأول معيار جغرافي ينطوي على منطقتين (حضرية وريفية) والمعتمد في التعدادات، أما المعيار الثاني يتمثل في حجم السكان، وهو تصنيف يختلف إلى حد ما عن التصنيف المعتمد في استقصاءات 1982، 1983 و 1984 أين كان المعيارين الأساسيين جغرافي يتمثل في نسبة التمدن أو التحضر واقتصادي يتمثل في المميزات والامكانيات الاقتصادية الخاصة بكل بلدية، يتضمن كل منهما خمس طبقات.⁹

"تم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون إرجاع"¹⁰ على مرحلتين: المرحلة الأولى: الوحدة الإحصائية فيها هي المقاطعة، وهي عبارة عن رقعة جغرافية من مساحة البلدية، محدد الجوانب بمعالم دقيقة (طرق ووديان...). إذ تم سحب عدد معين منها كمرحلة أولى. أما المرحلة الثانية: وهي التي تم فيها سحب الوحدة الإحصائية مادة الاستقصاء ألا وهي الأسرة. ومن خلالها شكلت عينة الأسر المعيشية الواجب استجوابها.

أما خطة السحب فهي كما يلي: يجرى سحب عينة الأسر بالاعتماد على عينة المقاطعات التي سحبت باحتمال متساوي ويعدد ثابت من الأسر لدى كل المقاطعات (24 أسرة لكل مقاطعة). من أجل سحب مقاطعات العينة بطريقة تضمن تمثيلا متجانسا نسبيا لكل التراب الوطني، تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم التجمعات السكانية ووسط الإقامة (حضر وريف):

في المناطق الحضرية، تم تصنيف المقاطعات الى أربعة فئات:

- الفئة الأولى: مقاطعات التجمعات السكانية التي يتجاوز عدد سكانها 100 000 نسمة.

- الفئة الثانية: تشمل البلديات التي ينحصر عدد سكانها ما بين 50 000 و 100 000 ساكن.
 - الفئة الثالثة: تتمثل في المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية المتراوح عدد سكانها ما بين 10 000 و 50 000 ساكن.
 - الفئة الرابعة: تغطي جميع المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية التي تقل عن 100 000 نسمة.
- أما في الريف، تم اعتماد أربعة فئات:
- الفئة الأولى: تخص مقاطعات التجمعات التي تزيد عن 5 000 نسمة.
 - الفئة الثانية: مقاطعات التجمعات الريفية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1 000 و 5 000 ساكن.
 - الفئة الثالثة: وهي تشمل المقاطعات دون الـ 1 000 ساكن.
 - الفئة الرابعة: تغطي المنطقة المبعثرة.
- وبعد تقسيم الوطن أي تقسيم 1 541 بلدية الى المقاطعات المعروضة أعلاه والتي تتضمن الخصائص الأكثر ارتباطا بالموضوع الذي يتناوله الاستقصاء الاحصائي هذا، "تم سحب 941 مقاطعة بطريقة تضمن التمثيل النسبي في المجتمع، حيث تم استجواب 24 أسرة في كل مقاطعة. وبلغ بذلك حجم العينة الإجمالي 22 584 أسرة."¹¹ وتجدر الإشارة إلى أن حجم العينة قد حدد وفقا للإمكانيات المتوفرة والأهداف المحددة للبحث وأهمها: دقة البيانات ومصداقيتها.
- 4.2. جودة البيانات ودقة المؤشرات:**

تم عرض دقة المؤشرات ومجالات الثقة لمعدل النشاط الاقتصادي، معدل العمالة، ومعدل البطالة إضافة إلى أهم المؤشرات والإحصاءات ذات العلاقة، وذلك مبين في الملاحق¹²

5.2. التنظيم العام للمسح حول الشغل على مستوى الأسر لسنة 2019:

- إن الديوان الوطني للإحصائيات هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي توكل إليها عمليات المسوحات الإحصائية في جميع المجالات وتشكيلته التنظيمية هي كما يلي:
- الإدارة العامة المركزية ومقرها بالجزائر العاصمة، وبها تتم عمليات التفكير في تطوير مناهج المسوحات الإحصائية وتحضير ودراسة الملف التقني لأي مسح بمشاركة المديرين الجهويين الأربعة المذكورين آنفا.
 - المشرف، وهو مهندس إحصائي مسؤول تقنيا وإداريا على مجموعة من الفرق المستخبرة على الميدان إثر تنفيذ الاستقصاء. يجب على المشرف التحقق مع مهندس الولاية، من محتوى صناديق المستندات المجمعة لدى مندوبي البلديات والتأكد من مطابقتها للواصق الموضوع على كل ملف، كما يسهر على إرسال المستندات إلى الملاحق الجهوية التابعة للديوان الوطني للإحصائيات، وفقا للبرنامج المقدمة من طرف هذه الأخيرة، كما عليه أن يُعد تقرير نهائي تقييمي لمختلف مراحل تنظيم وتنفيذ المسح وتسليمه للملحقة الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات التابعة لها.
 - المراقب: وهو إطار سامي في الديوان وتقني في ميدان الاستقصاءات يتولى مسؤولية مراقبة وتوجيه وتوزيع العمل على أعضاء فريقه. توكل إليه فرقة واحدة من فرق الاستخبار الميداني.
 - المحققة أو الباحثة الميدانية: وهي عادة فتاة لها مستوى جامعي وتقوم بالاتصال المباشر بالأسر وجمع البيانات. (في حالة التعداد يتم تجنيد كذلك مخططين للخرائط)

ولتنفيذ الاستقصاءات حول الشغل ميدانيا كان لا بد من تجنيد فريقا من المحققات خارج الديوان الوطني للإحصائيات، أحيانا بدون أي تجربة في ميدان

المسوحات الميدانية. ولذلك كان لا بد من تكوينهم لمدة معينة على كيفية جمع البيانات والاستعمال الجيد لاستمارة الاستقصاء. أثناء عملية التكوين وحتى أثناء الشروع في العمل الميداني تُسلم للباحثة المحققة وثيقة كدليل عمل ضروري من أجل عملية جمع بيانات ذات جودة، حيث تُسهل من مهمتها وتُوجهها في عملها كما تسمح ب:¹³ * استيعاب العمل الذي هي مطالبة بتأديته، * الحصول على كل الارشادات الضرورية لتأدية عملها. * -إمكانية حل وتجاوز العقبات التقنية التي قد تواجهها في عملها.

وعقب مدة التكوين السريع، تم إجراء مسح إستطلاعي (إستكشافي) بهدف اختبار فعالية نموذج الاستمارة واكتشاف المشكلات المحتملة، كما إستهدف على الخصوص تدريب المحققات ميدانياً؛ وبعد وضع اللسمات الأخيرة لعملية التحضير وتنظيم المحققات في فرق، يتكون كل فريق من ثلاث محققات يشرف عليهن مراقب، وبرفقة سائق على متن سيارة الديوان لضمان تنقل الفريق خلال فترة المسح، سوف يعيشون في أسرة جماعية لغاية الانتهاء من عملهم الميداني. سوف يكون بحوزة كل فريق كراس المقاطعة الذي يسمح بتحديد أماكن الأسر المستجوبة بالإضافة إلى قائمة لعينة الأسر المستهدفة.¹⁴

كل الفرق وخلال تأدية مهامهم عليهم بالامتنال إلى المرسوم التشريعي 94/01 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق 15 يناير 1994 الخاص بالقانون الإحصائي وضمان السر الإحصائي مع إلزامية الجواب عنه، ينص هذا الأخير على "أن المعطيات المتحصل عليها لا يمكن بأي حال من الأحوال استعمالها في أغراض الرقابة ويتعين على الموظفين الذين يقومون بتنفيذ مهامهم بأن يلتزموا بالسر المهني". وعدم الإفصاح بهذه البيانات لأشخاص آخرين غير مسؤوليهم (المراقب، المشرفين). هذا المرسوم سيجده الباحث والمبحوث على حد سواء على واجهة

استثمارات الاستقصاء من باب المعرفة والتذكير حتى نضمن إستجابة وافية وكافية وإحصائيات موثوقة ذات جودة عالية لغرض النشاط الإحصائي فقط لا غير .

يُعتبر التحضير والإعداد من أهم الخطوات لإنجاح عملية المسح والتي تهدف إلى تسهيل عمل المستخدمين لتنفيذ المسح في الميدان. هذه الخطوة رهيبة بالتحضير الجيد والتطبيق الصارم لجميع التوجيهات المتفق عليها أثناء التكوين، مما يؤدي في النهاية إلى جلب كل المعلومات الدقيقة والموثوقة. لذلك فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتكوين الذي يمثل الركيزة الأساسية من حيث جمع كل البيانات والمعطيات القيمة لتعبئة استمارة المسح.

أعطيت الإشارة الرسمية لبدء الاستقصاء الوطني حول الشغل لسنة 2019، فكان على كل فريق ووفق رزنامة مضبوطة من بداية إلى نهاية المسح، أن يستجوب ولمدة محددة لا تتجاوز الشهرين 22 584 أسرة موزعة على 941 مقاطعة بمعدل مقاطعة في اليوم الواحد مع استجواب 24 أسرة في كل مقاطعة. وبالتالي كان على كل محققة باستقصاء على الأقل ثمانية (8) أسر يوميا.

خلال الاستقصاء حول الشغل ويطلب من مستخدمي المعلومات الإحصائية قد يتم إدراج استمارات اضافية حول موضوع معين حسب الاحتياجات كما هو الحال في المسح حول الشغل على مستوى الأسر لشهر سبتمبر 2018 أين نجد استمارة اضافية حول تكنولوجيا الاعلام والاتصال، خصت بها جزء من عينة المسح وهي الأسر التي تحمل الأرقام التالية: 02، 04، 06، 09، 11، 15، 18، 20، 23.

6.2. الاستخدام والمعالجة الآلية لاستمارات المسح الوطني حول الشغل لدى

الأسر:

الترميز: بعد الانتهاء من العمل الميداني، يتم جمع الاستمارات وإرسالها الى المراكز الجهوية الأربعة، وهناك تقوم المحققات بعملية الترميز تحت إشراف

المراقبين. أحيانا في فترة العمل الميداني، يتم ترميز الاستثمارات التي تم إرسالها الى الملاحق الجهوية من طرف محققات موجودين على مستوى هذه الملاحق.

التسجيل: بعد ترميز الاستثمارات والتأكد من خلوها من الأخطاء، يتم إرسالها الى ورش التسجيل في الملاحق الجهوية المجهزة بأجهزة الإعلام الآلي. لهذا الغرض، يتم أحيانا الاستعانة بمتخصصين في هذا المجال، وغالبا ما يكونوا طلبة متخرجين من جامعات ومعاهد الاعلام الآلي.

المعالجة الآلية: بمجرد الانتهاء من تفريغ البيانات، تُدفع الأشرطة المغناطيسية الى مركز الحسابات والمعالجة الآلية الكائن بمقر الديوان الوطني بالجزائر العاصمة.

7.2. تأويل نتائج المسح حول الشغل لدى الأسر:

عرض نتائج المسح السنوي حول الشغل في الماضي كان ينقسم إلى قسمين متميزين: الأول يتضمن مقالات ومواضيع تتناول النشاط والحركية المهنية والظروف المعيشة للعائلات، أصحابها باحثين من داخل الديوان الوطني للإحصائيات ومن خارجه. أما الثاني فهو يعرض وينظم البيانات الإحصائية في جداول، والهدف من هذا العرض هو إعطاء لمحة عامة عن استغلال المسح وتزويد بيانات ومعطيات تعتبر ذات أسبقية وألوية للمستخدمين وتطمح النصوص الاستنادية الى أن تكون شبكة قراءة للسلاسل الإحصائية الأولى ونتائج أولية على شكل ملخصات للنشرات الجارية. أما في الوقت الحالي، للأسف، لا تتوفر المقالات حول النشاطات الاحصائية، حيث يكتفي الديوان بوضع البيانات والمؤشرات في جداول ورسومات بيانية مع شرحها وتفسيرها بصورة سطحية. وهذا ما يشكل بصمة دونية لمخرجات الديوان. فضلا أن المنشورات الورقية قُلصت بشكل كبير حتى لا نقول أُلغيت من

أجندات الديوان بسبب ضعف الامكانيات المادية مستعينين بشبكة الانترنت والواب لنشر النتائج والتي تبقى بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية والمنظرة.

8.2. استثمار المسح حول الشغل لدى الأسر:

تتكون استثمار المسح من أربعة أقسام تسمى أنواع التسجيلات (TE) إضافة إلى البيانات التعريفية:

- التسجيل الأول TE1: المسكن وتجهيزات الأسرة (نوع البناية، صفة المسكن، التجهيزات..)
- التسجيل الثاني TE2: خصائص أفراد الأسرة (الاسم واللقب، الجنس، المستوى التعليمي...)
- التسجيل الثالث TE3: خصائص المشتغلين (المهنة الرئيسية، القطاع، العمل الثانوي...)
- التسجيل الرابع TE4: خصائص غير المشتغلين (البحث عن عمل، الوضعية المهنية الأخيرة...)

9.2. النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال ماي 2019 بالأرقام:

رأينا من المفيد أن نعرض أهم نتائج آخر مسح وطني حول الشغل:¹⁵ خلال ماي 2019، قُدر حجم السكان الناشطين اقتصاديا حسب تعرف المكتب الدولي للعمل بـ 12 730 000 شخصا على المستوى الوطني، بزيادة بلغت 267 000 شخصا مقارنة بـ 12 463 000 في سبتمبر 2018 و 304 000 شخصا مقارنة بأفريل 2018، وبلغ عدد النشاطات اقتصاديا 2 591 000 وهو ما يمثل 20,4% من إجمالي السكان الناشطين.

بلغت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان البالغين 15 سنة فأكثر 42,2% مسجلة بذلك زيادة بلغت 0,5 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2018. هذه النسبة حسب الجنس بلغت 66,8% لدى الذكور و 17,3% عند الإناث.

يعود الارتفاع المسجل لدى حجم السكان الناشطين اقتصاديا ما بين سبتمبر 2018 وماي 2019، إلى الزيادة المعتبرة في حجم السكان المشتغلين حاليا (+280 000)، والانخفاض الطفيف في حجم فئة الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة (-13 000).

بلغ حجم المشتغلين 11 281 000 من بينهم 2 062 000 مشغلة، وهو ما يعادل 18,3% من إجمالي اليد العاملة. وأظهرت نتائج المسح زيادة في حجم السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة وأكثر، فقد قُدرت بـ37,4% على المستوى الوطني، حيث بلغت 60,7% لدى الذكور و13,8% لدى الإناث. وتميزت هذه الفترة بزيادة في حجم الأجراء الدائمون وكذا المشتغلين للحساب الخاص مقارنة بشهر سبتمبر 2018 بفارق ايجابي قدره 270 000 و91 000 على التوالي، من جهة أخرى نلاحظ انخفاضا كبيرا في حجم الأجراء غير الدائمين قدر بـ49 000. ويُشكل الأجراء حوالي سبعة مشتغلين من بين عشرة (67,6%). بينما ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتبلغ 78,6%.

وتظهر نتائج المسح أن 16,8% من إجمالي اليد العاملة تشتغل في قطاع البناء و16,1% في الإدارة العمومية دون القطاع الصحي و15,7% في قطاع التجارة و14,9% في قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي و11,5% في قطاع الصناعات التحويلية.

وتظهر النتائج تباينات معتبرة حسب الجنس، حيث نلاحظ أن 77,9% من اليد العاملة النسوية متمركزة في الإدارة العمومية، قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي والصناعات التحويلية.

ومقارنة بسبتمبر 2018، اظهرت البيانات زيادة في حجم اليد العاملة في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي (رصيد ايجابي قدره 91 000)، إضافة إلى قطاع

البناء بعد الانخفاض المسجل في السداسي السابق (رصيد ايجابي قدره 116 000) والإدارة العمومية (74 000)، وانخفاض في قطاع الخدمات الأخرى بـ (41 000-)، بينما شهد قطاع التجارة والنقل والاتصالات والصناعات الاستخراجية استقرارا خلال نفس الفترة.

ويُظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يُشغل 62,2% من إجمالي اليد العاملة مع حجم بلغ 7 014 000، بينما تتميز اليد العاملة النسوية بتركز أكبر في القطاع العمومي الذي يُشغل 61,1% من إجمالي اليد العاملة النسوية. أما التوزيع حسب المهن فإن العمالة النسوية تشكل 56,9% من إجمالي المستخدمين الإداريين، 54,8% من المهن الفكرية *، 37,5% من المهن الوسيطة (الإطارات المتوسطة) و 9,8% من إجمالي فئة المُدراء والمسيرين.

بلغ حجم البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 1 449 000 شخصا، وقُدرت نسبة البطالة بـ 11,4% على المستوى الوطني، مع انخفاض قدره 0,3 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2018، وانخفضت نسبة البطالة أساسا لدى الذكور حيث انتقلت من 9,9% إلى 9,1% ما بين سبتمبر 2018 وماي 2019. بينما ارتفع ذات المعدل لدى الإناث خلال نفس الفترة حيث انتقل من 19,4% إلى 20,4%. أما نسبة البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) فقد انتقلت من 29,1% إلى 26,9% مسجلة بذلك انخفاضا قدره 2,2 نقطة مقارنة بسبتمبر 2018.

من جهة أخرى تُظهر النتائج من خلال توزيع البطالة حسب الشهادة المحصل عليها أن 663 000 بطالا ليس لهم أي شهادة، وهو ما يعادل 45,8% من إجمالي البطالين، ويُشكل حاملو الشهادات الجامعية 27,8%، بينما يمثل أصحاب شهادات التكوين المهني 26,5%. وحسب نتائج المسح فإن ستة من بين

عشرة بطالين (92,9%) هم في بطالة طويلة المدى أي في حالة بحث عن منصب شغل منذ سنة أو أكثر.

ويُقدر عدد البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا في الماضي بـ 683 000، وهو ما يعادل 47,1% من إجمالي فئة البطالين وتتكون هذه الفئة أساسا من الذكور (72,6%)، كما أن 75% كانوا يشتغلون في القطاع الخاص، 41,8% في قطاع الخدمات، 23,2% في الإدارة العمومية و 22,4% في قطاع البناء. 67% تركوا مناصبهم بسبب نهاية التعاقد، أو توقف المؤسسة عن النشاط أو بسبب الطرد.

أما فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتواجدون في ما يسمى "حيز البطالة" * فقد بلغ حجمهم في ماي 2019 حوالي 1 583 000 شخصا، بانخفاض قدره 54 000 شخصا مقارنة بسبتمبر 2018، وتمثل النساء 58,8% من إجمالي هذه الفئة. تتميز هذه الفئة بشبابها حيث يمثل الأشخاص دون الثلاثين أكثر من نصف هذه الفئة (53,8%). كما تتميز هذه الفئة بمستواها التعليمي المتدني نسبيا، حيث أن 69,1% ليست بحوزتهم أي شهادة و 50,1% لم يتعدوا مستوى التعليم المتوسط. كما أن 28% من إجمالي هذه الفئة لم يقوموا بإجراءات للبحث عن مناصب شغل لاعتقادهم عدم وجود مناصب شغل، أو أنهم لم يتمكنوا من الحصول على مناصب شغل في الماضي، و 26,7% لأسباب عائلية.

3. خاتمة:

يتناول الديوان الوطني للإحصائيات ضمن برنامجه الإحصائي عدد لا يستهان به من البحوث والدراسات الإحصائية، المسح الوطني حول الشغل لدى الأسر واحد منها، يسعى بفضل هذا التحقيق الدائم بالعينة الذي يُجرى ميدانيا مرتين في السنة منذ 2014، إلى معرفة القوى العاملة في الجزائر والحركية المهنية والبطالة في زمن محدد، يهدف إلى معرفة واقع سوق العمل ومميزاته بصفة عامة، لا سيما

وأن غاية التنمية ليس إلا تحقيق الرفاه للسكان، ومن المفيد تقييم هذه التنمية بالنسبة لأهدافها. إن التصور الاقتصادي للتنمية هو الذي كان وما يزال مهيمنا حتى الساعة، وبالتالي فإن استخدام المؤشرات مثل حجم العمالة، مستواها وبنيتها وحجم البطالة ومعدلها وخصائص المشتغلين والبطالين... أمر لا غنى عنه. يُعتبر هذا التحقيق بوجه تام سندا لمختلف الإحصاءات الرامية إلى تنمية مستدامة وهو بذلك يُعد إحدى دعائم المنظومة الإحصائية.

يُوفر المسح عددا وافرا من البيانات والمؤشرات الإحصائية التي من شأنها أن تجعل من الممكن فهم مسألة التوظيف بأبعادها المختلفة، ومن المؤكد أنه يُقدم دراسة كمية ونوعية على حد سواء في هذا المجال، وذلك بفضل المتغيرات المدرجة في الاستمارة ونوعية المعطيات المجمعة عن الأسر، بالإضافة إلى ذلك، فإن الوحدة المكانية للمقاطع الحضرية والريفية وسعة العينة والتاريخ المرجعي تدعو كلها إلى تعميم النتائج على كامل التراب الوطني ومن ثمة إلى إمكانية المقارنة مع مصادر أخرى، لا سيما الإحصاء العام للسكان والسكن، والتي من السهل جدا المقارنة بها طالما أن المفاهيم، التعريفات والتصنيفات المعتمدة لقياس النشاط الاقتصادي هي نفسها التي تم اعتمادها وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل.

تتكون قاعدة المعاينة التي استخدمت خلال مسح الشغل والبطالة من القائمة الشاملة لمقاطع سكان الأسر العادية والجماعية، والتي تم إنشاؤها خلال الإحصاء العام الخامس للسكان والسكن لسنة 2008، وهو ما يشكل قاعدة قديمة نسبيا من الناحية الإحصائية، لأنه في بلد مثل الجزائر، من الممكن جدا أن تحدث تغيرات جد عميقة على جميع المستويات (الديموغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية). لذلك أصبح من الملح القيام بعملية تحديث المقاطعات من خلال الإسراع في تنفيذ الإحصاء العام السادس للسكان والسكن الذي كان من المقرر إجراؤه خلال سنة

2018/ 2019، وبسبب الظروف الاقتصادية (المالية) والصحية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة، باتت العملية في خبر كان ولا تزال تنتشر وتسير بوتيرة بطيئة في متاهة البيروقراطية والفساد والجهل الإحصائي وغيرها من العقبات.

يشمل المسح حول التشغيل لشهر أبريل 2019، 117 950 شخصا من ضمنهم 83 681 بالغين 15 فما فوق. سُحبت العينة بطريقة عشوائية احتمالية دون إرجاع ذات مرحلتين: المرحلة الأولى شملت سحب المقاطعات (941 مقاطعة) بطريقة تضمن التمثيل المتجانس النسبي في المجتمع، ومن أجل ذلك تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم التجمعات السكانية ووسط الإقامة (حضر وريف)، والمرحلة الثانية تم من خلالها سحب الأسر المعيشية (22 584 أسرة عادية) الموزعة على كامل التراب الوطني، حيث تم استجواب 24 أسرة في كل مقاطعة بمعدل 8 أسر للمحققة الواحدة في اليوم الواحد.

تمت عملية جمع البيانات في شهري ماي وجوان من سنة 2019، بتاريخ مرجعي ثابت يوافق الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2019، لمعظم أسئلة الاستمارة ما لم ينص على خلاف ذلك. في هذا السياق، تم الاستعانة باستبيان إحصائي متكون من أربعة محاور، الأول يتعلق بالسكن والتجهيزات التي تمتلكها الأسرة، الثاني تناول خصائص أفراد الأسرة، الثالث تعلق الأمر بخصائص المشتغلين والأخير شمل خصائص البطالين، بالإضافة إلى البيانات التعريفية. وإثر عملية استغلال البيانات تم تقويم إجمالي السكان وفق البنية الجنسية والعمرية للسكان المقيمين والمستمدة من التعداد الأخير والتي تم تحيينها بواسطة بيانات الحالة المدنية في 30 ماي 2019. الأمر الذي كان يمكن أن يتم تقويمه انطلاقا من الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2018 الذي تأخر تنفيذه.

4. الملاحق:

ملحق 1: دقة المؤشرات ومجالات الثقة لمعدل النشاط الاقتصادي، معدل العمالة،

ومعدل البطالة إضافة إلى أهم المؤشرات والإحصاءات ذات العلاقة

Tableau 18 : Intervalles de confiance et précision des estimateurs à 95 % pour les principaux indicateurs liés à l'activité, l'emploi et le chômage.

		Estimé	Valeur (p)	Erreur Standard (SE)	Coefficient de variation (SE/p)	Design effect (DEFF) (effet de grappe)	Racine carrée de l'effet de grappe (DEFT)	Effectif non pondéré	Intervalles de Confiance	
		Précision sur les taux								
									p - 2SE	p + 2SE
Ensemble	Taux d'activité	42,2	0,4221	0,0019	0,0044	1,1808	1,0867	83681	0,418	0,426
	Taux de	11,4	0,1138	0,0025	0,0219	2,1541	1,4677	35055	0,109	0,119
	Taux d'emploi	37,4	0,3741	0,0019	0,0051	1,3046	1,1422	83681	0,370	0,378
Masculin	Taux d'activité	66,8	0,6675	0,0030	0,0045	1,7476	1,3220	42364	0,661	0,674
	Taux de	9,1	0,0908	0,0026	0,0281	2,2319	1,4940	28243	0,086	0,096
	Taux d'emploi	60,7	0,6069	0,0034	0,0057	2,1021	1,4498	42364	0,600	0,614
Féminin	Taux d'activité	17,3	0,1731	0,0029	0,0167	2,4000	1,5492	41317	0,167	0,179
	Taux de	20,4	0,2041	0,0059	0,0289	1,4631	1,2096	6812	0,192	0,216
	Taux d'emploi	26,4	0,2634	0,0014	0,0054	1,2191	1,1041	117950	0,258	0,263
Précision sur le volume (En milliers)										
Population active		12 720	127,35	0,0100	6,1172	2,4733	83681	12 476	12 985	
Chômeurs		1 449	37,08	0,0256	2,9484	1,7171	35055	1 375	1 523	
Occupés		11 281	111,77	0,0099	4,9091	2,2157	83681	11 058	11 505	
Population occupée par secteur d'activité	Agriculture	1 083	46,2996	0,0431	6,1576	2,4815	31145	990	1 176	
	Industrie	1 451	38,1483	0,0263	3,1780	1,7827	31145	1 374	1 527	
	BTP	1 890	45,7600	0,0242	3,6742	1,9168	31145	1 798	1 962	
	Commerce – services	6 857	83,3767	0,0122	7,2225	2,6875	31145	6 689	7 025	
Population occupée par situation dans la profession	Employeurs indépendants	3 473	56,1770	0,0162	2,8495	1,6880	83681	3 361	3 585	
	saliariés permanents	4 454	75,1319	0,0169	4,1263	2,0313	83681	4 303	4 604	
	saliariés non permanents*	3 174	58,0156	0,0183	3,2882	1,8133	83681	3 058	3 291	
	Aide familial	180	15,7367	0,0876	3,8472	1,9614	83681	148	211	

المصدر: O.N.S., Données Statistiques, Activité, Emploi et Chômage en Mai

2019, N°879, p. 17

5..المراجع:

1. Direction générale du plan et des études économiques, sous-direction des Statistique, Résultats de l'enquête semestrielle sur la situation de l'emploi au printemps 1966, Algérie, p.7
2. Office National des Statistiques (O.N.S), Données Statistiques, Activité, Emploi et Chômage en Avril 2014, N°671, Algérie, p.14
3. Office National des Statistiques (O.N.S), Données Statistiques, Activité, Emploi et Chômage en Mai 2019, N°879, Algérie, p.18

4. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.), مسح حول الشغل لدى الأسر: تعليمات

للباحثات، الجزائر، أبريل 2019، ص.24

5. المرجع نفسه، ص.26

6. المرجع نفسه، ص.11

7. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، إستقصاء حول اليد العاملة والديموغرافيا، أجري لدى الأسر عام 1983، إحصائيات، مجلة ربع سنوية، رقم 5، الجزائر، ص.2
8. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، مسح حول الشغل لدى الأسر، الجزائر، أبريل 2019، ص.18
9. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، إحصائيات، معطيات حول تجربة الجزائر في ميدان الاستقصاءات الإحصائية للقوى العاملة، بقلم بومعزة، ترجمة بن فرحة، رقم 6، الجزائر، 1985، ص.ص.5-6.
10. Office National des Statistiques (O.N.S), op cit, p.18
11. Office National des Statistiques (O.N.S), op cit, p.18.
12. Office National des Statistiques (O.N.S), op cit, p.p.17-18
13. الديوان الوطني للإحصائيات (د. و. إ.)، مسح حول الشغل لدى الأسر: تعليمات للباحثين، الجزائر، أبريل 2016، ص.2
14. المرجع نفسه، ص.2
15. Office National des Statistiques (O.N.S), op cit, p.p.19-20

* التاريخ المرجعي: يعتمد المسح على تاريخ مرجعي ثابت يستند إليه، وهو الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2019، فيما يخض أغلب أسئلة الاستمارة إلا إذا تم تحديد ذلك.

* تجدر الإشارة إلى أن مفهوم البطالة هو مطابق للمفهوم الذي يعتمده مكتب الشغل الدولي.

* المهن الفكرية: نقصد بها المهن الممارسة من قبل الإطارات العليا الذين لا يتولون مناصب مدراء ومسيرين كالأطباء والمهندسين والمختصون في العلوم التقنية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية...

* حيز البطالة: يعرف على أنه الفئة من السكان في سن النشاط الاقتصادي (16-59 سنة) والتي صرحت على أنها مُستعدة للعمل مباشرة إذا وجدت الفرصة لذلك، إلا أنها لم تقم بإجراءات البحث عن عمل خلال الشهر الذي سبق المسح، وهي تعتبر غير ناشطة اقتصاديا.